

Distr.
GENERAL

A/49/119
8 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون

البنود ٣٣ و ٣٧ و ٤٤ و ٤٩ و ٧٢ و ٩١ و ٩٢

و ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٢

و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٤٦ من القائمة الأولية*

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية والمساعدة الفوئية التي تقدمها الأمم المتحدة
في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
والميدانين المتصلة بهما

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

صون الأمن الدولي

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

برنامج للتنمية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية
في العالم والشباب والشيخوخة والمعوقين والأسرة

النهوض بالمرأة

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الانسان

ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال ضحايا الظروف
القاسية بما فيها المنازعات المسلحة، في جميع أنحاء العالم

التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم طيه البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الرابع لمجموعة القمة للتشاور والتعاون بين بلدان الجنوب (مجموعة الخمس عشرة) الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤.

وأكون ممتنا لو تكرتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٣ و ٣٧ و ٤٤ و ٤٩ و ٧٢ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٤٦ من القائمة الأولية.

(توقيع) م. هـ. أنصاري
الممثل الدائم

المرفق

البلاغ المشترك

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأعضاء في مجموعة القمة للتشاور والتعاون بين بلدان الجنوب، المعروفة باسم مجموعة الـ ١٥، اجتمعنا في نيودلهي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤، نلاحظ مع الارتياح العمل الذي أدته هذه المجموعة منذ انشائها قبل أربع سنوات مضت. ونؤكد من جديد إصرارنا على مواصلة العمل لتحقيق هدفنا المترابطين في تدعيم التشاور والتعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز مشاركة الجنوب المثمرة مع الشمال في القضايا ذات الفائدة المتبادلة والاهتمام المشترك.

٢ - إن التعاون بين بلدان الجنوب هو بمثابة استراتيجية ضرورية وقابلة للتطبيق لتحقيق مزيد من الاعتماد الجماعي على النفس في مجال التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية، وهو أداة رئيسية لتعزيز النمو وتعجيل التنمية. ويتيح لنا تحديد مجالات التكامل فيما بيننا وتعبئة مواردنا البشرية والمادية من أجل تحقيق صالح شعوبنا ويعزز قدراتنا على الإسهام في إقامة نظام عالمي جديد ومنصف. وهناك جانبان متكاملان لهذا التعاون هما المشاركة الفعلية من جانب منظمي المشاريع في القطاع الخاص الذين يمثلون التجارة والصناعة في المحفل والمعرض السنويين للأعمال التجارية والصناعية لمجموعة الـ ١٥؛ وإقامة مشاريع محددة للتعاون. ونحن نسعى من خلال هذين الجانبين إلى أن يطلع بعضنا بعضا على قدراتنا واحتياجاتنا والمصالح والفوائد المتبادلة بيننا بحيث نحفز المعاملات الفعلية في المجالات الحيوية للتجارة والتكنولوجيا والاستثمار والتعاون الاقتصادي.

٣ - وتشكل المشاورات بين بلدان الجنوب بعدا جوهريا حيث تتشاور الدول الأعضاء في مجموعة الـ ١٥ من أجل تطوير المفاهيم المشتركة بشأن القضايا والأحداث ذات التأثير العالمي. وتكمن جذور التعاون بين بلدان الجنوب فيما تكنه المجموعة من تعاطف وما تقدمه من دعم للمصالح الحيوية لكل دولة من الدول الأعضاء على حدة.

٤ - إن التقدم المرموق الذي حققته بعض البلدان النامية، ومن بينها بلدان في مجموعتنا، يعزز ترشيد التعاون بين بلدان الجنوب. ولقد كان من شأن الاختلالات الهيكلية والملاحق التقييدية للنظام الاقتصادي العالمي أن حفزت الجنوب بالحاح على أن ينظر داخله بحثا عن مصادر الإبداع في مجال تطوير شبكات بديلة متضافرة للعمل باستمرار على توسيع التجارة والتكنولوجيا وكفالة تدفقات الاستثمار من أجل التنمية. ويأتي الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والتكامل فيما بين البلدان النامية نتيجة منطقية لهذا الإدراك، شأن الجهود التي تبذلها هذه المجموعة لإقامة وتعزيز التعاون الأقليمي

عن طريق مشاريع ومعاملات محددة في مجال التجارة. ونحن مقتنعون بأن مؤسساتنا وجهودنا الوطنية تشكل العوامل الرئيسية لترجمة مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب إلى آليات فعالة ولتحقيق نتائج ملموسة.

٥ - ويواجه العالم حاليا مشاكل اجتماعية واقتصادية حادة تحتاج إلى علاج عاجل على أساس السياسات والجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي. كما أن مستقبل التجارة العالمية والنظم النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، فضلا عن حقوق الإنسان والبيئة والسكان وصلتهما بالتنمية تشكل فيما بينها قضايا حيوية يرتبط بها مصير وأقدار جميع الدول على نحو لا يفصم. ونحن نسعى إلى التصدي لهذه المشاكل بروح من المشاركة والحوار البناء مع الشمال بما يتيح إقامة تفاعل إيجابي له سعيًا لإيجاد حلول لها. وينبغي إعادة تنشيط هذا التشاور والحوار. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب باعتماد الجمعية العامة في السنة الماضية القرار ١٦٥/٤٨ حول "جديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة" ونعده انطلاقة لها مغزاها. وسيكون للحوار بين الشمال والجنوب أهمية خاصة في سياق القضايا والأحداث الناشئة والجارية مثل البيئة والتنمية، ونزع السلاح والتنمية، ونظام التجارة المتعددة الأطراف والمؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

٦ - ومع زوال الخطوط السياسية والايديولوجية الفاصلة التي شهدتها الحرب الباردة، زادت التوقعات بتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار والسلم والرخاء على الصعيد العالمي بحيث يمكن أن يتجه تركيز المجتمع الدولي حاليا إلى إقامة نظام دولي عادل ومنصف قائم على تعددية حقيقية وبعيد عن التمييز، فضلا عن تعزيز التعاون الإنمائي الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن التحول الهيكل العميق في الاقتصاد العالمي يتطلب، في هذا الصدد، رؤية جديدة ومتكاملة. ومع ذلك، لم تتحقق هذه التوقعات، فيما بات يسودنا شعور بالقلق إزاء الاختلالات الملحوظة، وعدم الأمن، والتوترات والتناقضات التي لا تزال تعكر صفو امكانية إقرار سلم دائم وتحقيق التنمية الاقتصادية. وإننا لنؤكد من جديد ضرورة وجود إطار عمل دولي مبني على سيادة القانون وإجراءات دولية غير انتقائية ولا تمييزية فيما يتعلق بالقضايا موضع الاهتمام العالمي.

٧ - ولا يزال الاقتصاد العالمي المتكافل يتسم بالتخبط والاختلال والانكماش. وتشكل معدلات النمو الاقتصادي التي تتراوح بين السلبية والحدية وكذلك الاختلالات الضريبية والتجارية والمالية المستمرة، إضافة إلى زيادة في البطالة الدورية والهيكلية وعدم القدرة على تنسيق أسعار الصرف والسياسة التجارية، بعض المشاكل التي يعاني منها العالم المتقدم النمو بصورة منتظمة، التي أثرت تأثيرا ضارا على العالم النامي. فقد خفضت الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي. وإننا نشعر بقلق إزاء نقص الاهتمام الموجه لمشاكل العالم النامي التي تعد مشاكل أساسية وعاجلة وجسيمة وهي الفقر المدقع والمتزايد والجوع وسوء التغذية والمرض والأمية ونقص المأوى والمرافق الصحية المتاحة لمواطنيه. وقد أحاطت مجموعة الـ ١٥ علما مع الاهتمام بالاقتراح المتعلق بإنشاء هيئة دولية للعاملين المتطوعين، "ذوو الخوذات البيضاء" كجهد لمكافحة الجوع

في العالم. ونحن ندعو شركاءنا في التنمية إلى الانضمام إلينا في تحرير مهارات ومواهب نسبة أكبر من سكان العالم من الأغلال وتمكين هذه الملايين من الحصول على القوة الشرائية.

٨ - إن بلدان الجنوب تنشد نظاما اقتصاديا عالميا يترجم فيه النمو الاقتصادي العالمي إلى زيادة في فرص العمل وارتفاع في الأجور الحقيقية، وإلى بيئة أنظف وتنمية تركز على البشر في جميع البلدان. إن مثل هذه التنمية الاقتصادية القائمة على التعزيز المتبادل والاكتفاء الذاتي تتوقف أساسا على حرية تدفق التجارة والاستثمار والتكنولوجيا عبر الحدود الوطنية وعلى التكامل بين التكتلات التجارية. وإننا نحث الحكومات والشعوب، ولا سيما في الشمال، على أن تعترف بالترابط العضوي الذي لا يمكن إنكاره بين آفاق التجدد الاقتصادي في الشمال وبين تسارع النمو والتنمية الاقتصادية في الجنوب. فمن شأن التعجيل بالتنمية وتحرير الاقتصادات الدينامية في الجنوب أن يحافظ، وسوف يحافظ، على فرص العمل التي خلقت في الشمال وعلى النمو الذي تحقق فيها اعتمادا على التقدم التكنولوجي، بقدر ما أن إعادة التشكيل وتحرير التكنولوجيا والتمويل وفتح أسواق في الشمال سيؤدي إلى تنشيط وصون النمو والتنمية، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على السواء، في الجنوب.

٩ - إن امكانيات اضطلاعنا بدور هام في الاقتصاد العالمي تتوقف على نجاح التكيف الهيكلي الشجاع الذي ننفذه بتكلفة اجتماعية ضخمة، وعلى تحرير التجارة والسياسات الموجهة نحو التصدير. ولكن هذه الجهود تتعرض للخطر نتيجة للضغوط الحمائية والحواجز الجديدة من جانب البلدان المتقدمة النمو التي تشكل النقيض التام لمبادئ حرية الأسواق والميزة النسبية وتتسبب في مزيد من تشويه النمو وقصوره وتقويضه.

١٠ - إننا نرحب باختتام دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ومن المأمول أن توفى، التعهدات بتحقيق فوائد من تحرير الأسواق وزيادة إمكانية الوصول إليها وتوسيع التجارة العالمية بالنسبة لجميع البلدان لا سيما البلدان النامية. ونحن نتوقع أن تسهم منظمة التجارة العالمية في أدائها لوظائفها مساهمة إيجابية بالنسبة لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف مبني على قواعد مرسومة ويمكن التنبؤ به ويخلو من التمييز ويكفل تدعيم حقوق ومصالح الشركاء التجاريين الأضعف. ومن الضروري إقامة شكل ما من آليات الرصد لضمان حماية مصالح البلدان النامية حماية كافية عند تنفيذ دورة أوروغواي. ونحن نتوقع أن يقدم تعويض إلى البلدان النامية التي ستعاني من صعوبات. ولكن محاولات الالتفاف حول الأطر المتعددة الأطراف المتفق عليها لتحرير التجارة، ومن ثم تقويضها، باللجوء إلى إجراءات انفرادية والمطالبة بتنازلات تروق وتتجاوز تلك المتفق عليها في الدورة، لها محاولات تناقض هذه الأهداف، كما يناقضها أيضا المحاولات الرامية إلى استخدام الشواغل البيئية والاجتماعية لأهداف وغايات حمائية. ونحن نشعر بقلق إزاء التحركات الرامية لإدراج قضايا جديدة وإضافية مثل معايير العمل بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية التي

لم تنشأ بعد. ونحث بشدة الشركاء التجاريين على الامتناع عن القيام بأعمال يكون من شأنها الإخلال بالتوازن الذي خضع لمفاوضات دقيقة، بين حقوق جميع الأطراف والتزاماتها ومصالحها، على نحو ما ورد في الوثيقة الختامية مما يعرض النظام التجاري العالمي للخطر.

١١ - ونحن نؤكد من جديد صحة واستمرار أهمية إعادة تنشيط عنصر هام من عناصر التعاون الإنمائي، وهو تدفقات الموارد من الشمال إلى الجنوب، الرسمية منها أو الخاصة أو المتعددة الأطراف أو الثنائية أو التساهلية أو التجارية. فالمساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الخاص مدخلان مكملان للتنمية ولسوف يتعين تعزيزهما في ضوء الاحتياجات الإنمائية الأساسية، وتكلفة الحماية البيئية واحتياجات إدارة الديون الموجهة نحو النمو.

١٢ - إن سعيينا الحثيث نحو إقامة اقتصاد سوقي عن طريق التحرير الشامل والجذري لنظم الاستثمار وزيادة تمكين القطاع الخاص، إنما يوفر فرصا لم يسبق لها مثيل أمام الاستثمار الأجنبي في بلادنا. وينصب تركيزنا حاليا على وضع الطرق والوسائل الكفيلة بتعجيل تدفق الاستثمار الأجنبي وضمان توزيعه على نطاق أوسع وضمان تأثيره الإنمائي.

١٣ - وبالنسبة لبعض البلدان النامية، لا يزال عبء الديون يشكل قضية لها أولوية. كما أن التوصل إلى حل له هو محك لاختبار إرادة العالم في حل القضايا ذات الاهتمام المشترك. إن أزمة الديون أبعد من أن تكون قد انتهت. وهي تتجلى في نقص الاستهلاك والاستثمار والنمو والتقدم الإنمائي السابق وكذلك في تردي البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية فضلا عن تدهور البيئة. ويكمن حل هذه الأزمة في زيادة فرص التصدير المتاحة للبلدان النامية وتدفقات الموارد الإضافية الموجهة إليها من ناحية، وفي اتباع نهج مبتكرة ومنظمة وشاملة من ناحية أخرى لحل مشكلة الدين ذاتها عن طريق أمور منها تخفيض الدين وعبء خدمة الدين مع مراعاة المشاكل والاحتياجات المحددة لكل بلد على حدة.

١٤ - وينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في الجهود الجماعية الرامية إلى تحديد معالم النظام العالمي الجديد الذي يرنو إلى بلوغ هدفي السلم والتنمية اللذين يدعم كل منهما الآخر. ويجب أن يستند تنفيذ "خطة للسلم" إلى سيادة القانون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بمفاهيم السيادة والمساواة والعالمية والسلامة الإقليمية للدول واستقلالها، مع الاعتراف بالخصائص القومية.

١٥ - وينبغي إعطاء الأولوية العليا إلى "برنامج التنمية" بحيث يعيد إرساء التوازن الأصلي القائم بين الهدفين التوأم المتعلقين بالتنمية والسلم الواردين في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ألا ينظر إلى التنمية على أنها شرط للتنفيذ الناجح فحسب لخطة السلم بل على أنها أيضا أمل أساسي لجميع الشعوب يتوخى في

حد ذاته مما يعزز بدوره مستويات المعيشة ويقلل الفوارق السحيقة بينها. وبلوغ هذه الغاية، ينبغي دمج اهتمامات البلدان النامية في جميع المداولات التي تعقد عن التجارة والتمويل والتعاون التكنولوجي على النطاق العالمي.

١٦ - إننا نتبنى الرأي القائل بضرورة إعادة تشكيل الأمم المتحدة لكي تأخذ في الحسبان التغييرات الهامة التي طرأت على نظام ما بعد الحرب. وينبغي أن تستند إعادة التشكيل إلى مبادئ إرساء الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة وجميع وكالاتها. وينبغي إعادة تنشيط الجمعية العامة في أدوارها ومهامها. وينبغي وضع صيغة مناسبة تكفل إقامة التفاعلات المناسبة والدينامية بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وينبغي دراسة جانبي الإصلاح والتوسيع من عملية إعادة تشكيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك عمليات وإجراءات اتخاذ القرار، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطة شاملة. وينبغي زيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن استناداً إلى مبادئ ديمقراطية مع مراعاة مختلف الاقتراحات التي تقدمت بها البلدان النامية من أجل تمثيلها في المجلس. ونظراً للتغييرات السياسية التي حدثت في العالم فإننا ندعو إلى زيادة في عضوية مؤتمر نزع السلاح.

١٧ - إننا ملتزمون بمبادئ الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. ونؤكد من جديد أهمية الحريات الأساسية وكرامة الإنسان الفرد، وأن جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي حقوق عالمية ولا يمكن تجزئتها كما أنها متكافئة ومترابطة. وإن العمل على تعزيز هذه الحقوق وحمايتها من خلال السياسات الوطنية والتعاون الدولي ينبغي أن يتم في إطار احترام مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها. كما يجب أن تكون عالمية في نطاقها وغير تمييزية في نهجها. ونرحب باعتماد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إعلان وبرنامج عمل فيينا. كما نرحب على وجه الخصوص بالاعتراف بالحق في التنمية على أنه حق غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نؤكد أن إنفاذ هذا الحق لا يتطلب سياسات وطنية كافية فحسب ولكن يقتضي أيضاً بيئة اقتصادية دولية مؤاتية. ويتساوى مع هذا في الأهمية، الاعتراف بالطابع المتكامل للديمقراطية والتنمية وبأنهما يعززان بعضهما البعض وباحترام حقوق الإنسان.

١٨ - لقد نشأ الإرهاب كواحد من أشد الأخطار التي تهدد التمتع بحقوق الإنسان. فالإرهابيون ومنظمتهم ينتهكون حقوق الإنسان للمدنيين الأبرياء بينما يقوضون في الوقت ذاته حرية أداء المؤسسات الديمقراطية لمهامها. ويأخذ الإرهاب طابعاً ضاراً على وجه الخصوص عندما يتلقى معونات من الخارج. وينبغي على المجتمع الدولي أن يتعاون بفعالية لمنع ومكافحة الإرهاب.

١٩ - ويمثل الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار فيها واستهلاكها مشكلة لها آثار دولية وترتبط في بعض البلدان بالإرهاب. وينبغي أن يستند حل هذه المشكلة إلى نهج شامل قائم على تقاسم المسؤولية والتعاون بين البلدان المنتجة للمخدرات وتلك المتضررة من ارتفاع مستوى استهلاك العقاقير غير المشروعة.

٢٠ - إننا نؤكد من جديد التزامنا السياسي بنتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولا سيما بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأعمال التي تضطلع بها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وتوجه سياساتنا وتدبيرنا نحو تحقيق التنمية السليمة بيئيا. ونحن ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها التي أعلنتها في ريو دي جانيرو ولتأييد مساعيها في هذا الصدد عن طريق توفير المزيد من الموارد المالية الجديدة والتكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية مع العزوف عن فرض شروط بيئية على التجارة والتنمية.

٢١ - إننا نعرب عن تأييدنا التام للخطوات المتخذة لتنفيذ قرارات المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ومن بينها العملية الجارية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر. وندعو منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو إلى تقديم دعمها لهذه الاتفاقية التي ينبغي إنجازها واعتمادها في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وفقا لإعلان ريو. ونؤيد إعلان دلهي بشأن الغابات، مؤكداين على ضرورة تحسين منهجية تقييم المحاسبة المتعلقة بالموارد البيئية والطبيعية عن طريق التعاون مع مؤسسات البحوث في البلدان النامية.

٢٢ - وانطلاقا من إدراكنا العميق بأن الأطفال يشكلون أثمن مورد بشري، فنحن نؤكد من جديد التزامنا بحماية الأطفال ورفاههم ولا سيما بالتنفيذ النشط لخطة عمل القمة العالمية من أجل الطفل. كما نقر بالدور الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة ومن بينها اليونيسيف للإسهام في هذا الجهد.

٢٣ - إننا نؤكد تأييدنا التام للاستعدادات الجارية حاليا للتحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة، المقرر أن عقده في بيجين في عام ١٩٩٥ والمؤتمر العالمي المعني بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي سيعقد في يوكوهاما في اليابان في عام ١٩٩٤.

٢٤ - ونرحب بالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقرر انعقادها في عام ١٩٩٥ مما سيتيح فرصة كبرى لتركيز انتباهنا على قضايا ذات أهمية أساسية بالنسبة للجميع، ويشجع على أقصى قدر من مشاركة رؤساء الدول/الحكومات فيه. والقضايا الرئيسية التي حددت ليتم التداول بشأنها في القمة العالمية هي زيادة العمالة المنتجة وتخفيف حدة الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي. وهذه القضايا ذاتها مترابطة على نحو وثيق ويجب التصدي لها بطريقة شاملة. ويجب أن تخلص القمة إلى التزامات قابلة للتطبيق بتوفير موارد إضافية تركز

لبرامج عملية وواقعية للقضاء على الجوع والفقر وللحفاظة على النمو الاقتصادي المنصف الذي يمكن، دون سواه، أن يكفل تحقيق تنمية اجتماعية متوائمة.

٢٥ - إننا نرحب بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ مما سيتيح الفرصة لتكثيف العمل على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية ولمعالجة قضايا السكان من منظورها الإنمائي السليم مع التركيز على العوامل الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة مثل الفقر. ونرحب أيضا بالبيانات التي أدلت بها البلدان الصناعية بأنها ستعمل بنشاط من أجل نجاح هذا المؤتمر الذي يسعى إلى زيادة الوعي العام وتعبئة الموارد لصالح برنامج العمل للعقد القادم، وتعزيز الوسائل المالية والتقنية المتاحة للبلدان النامية لأغراض وضع سياسات وبرامج مناسبة وتنفيذها.

٢٦ - إننا نؤكد من جديد التزامنا بأهداف ومقاصد مجموعة الخمس عشرة ونكرس أنفسنا من جديد لها.

٢٧ - ونرحب بالعرض الذي قدمته حكومة الأرجنتين باستضافة اجتماع قمنا الخامس في عام ١٩٩٥ وعرض حكومة زمبابوي باستضافة اجتماع القمة السادس في عام ١٩٩٦.

٢٨ - ونشكر شعبا وحكومة الهند على كرم ضيافتهم وعلى الترتيبات الممتازة التي اتخذت من أجل عقد اجتماع القمة الرابع لمجموعة الخمس عشرة.

— — — — —